

## جريدة التيمس وحادثه الأرمن

أطلعنا في جريدة التيمس على المقالة التي نُشرت فيها من بضعة أيام عن حوادث أرمينية، وجاءنا البرق بخلاصتها، فاخترنا نشر ترجمتها وهي :

إنه ليستحيل علينا أن نُنكر أن الأخبار التي شاعت ونشرناها منذ أسبوعين عن الفظائع التي فعلها الأتراك ببلاد الأرمن صحيحة لا ريب فيها. ولدينا الآن ما يحملنا على الاعتقاد بصحة الأدلة والشواهد التي تُقام على صدق تلك الأخبار، فتمهد لحكومتنا العذر في ما فعلته من إرسال التوبيخ والإنذار الشديد إلى الباب العالي. ولا يخفى لنا لما أشرنا إلى هذه المسألة. بادئ بدء لم يسعنا إلا إظهار الاشتباه في وقوع تلك الفظائع. وإنما حملنا على ذلك كون العريضة التي رُفعت إلى وزارة خارجيتنا في هذا الصدد قد رفعتها الجمعية الأرمينية الوطنية، فكانت لا تخلو من صبغتهم السياسية. وزد على ذلك، أن الكتاب الذي شُفعت به هذه العريضة كان غفلاً لم يذكر اسم مُرسله ولا عيّن فيه المكان

## جريدة التيمس وحادثه الأرمن

اطمأنا في جريدة التيمس على المقالة التي نُشرت فيها من بضعة أيام عن حوادث أرمينية وجاءنا البرق بخلاصتها فاخترنا نشر ترجمتها وهي :

أنه يستحيل علينا أن نُنكر أن الأخبار التي شاعت ونشرناها منذ أسبوعين عن فظائع التي فعلها الأتراك ببلاد الأرمن صحيحة لا ريب فيها. ولدينا الآن ما يحكم على الاعتقاد بصحة الأدلة والشواهد التي تُقام على صدق تلك الأخبار فتمهد لحكومتنا العذر في ما فعلته من إرسال التوبيخ والإنذار الشديد إلى الباب العالي. ولا يخفى لنا لما أشرنا إلى هذه المسألة بادئ بدء لم يسعنا إلا إظهار الاشتباه في وقوع تلك الفظائع. وإنما حملنا على ذلك كون العريضة التي رُفعت إلى وزارة خارجيتنا في هذا الصدد قد رفعتها جمعية الأرمينية الوطنية فكانت لا تخلو من صبغتهم السياسية. وزد على ذلك أن الكتاب الذي شُفعت به هذه العريضة كان غفلاً

والزمان ، وقد كُتِبَ بعبارة منمقة ولغة فصيحة . وأيضاً ، فقد كان لدينا التقرير الرسمي الذي نُشِرَ في الأستانة ، وهو يُلقَى اللوم كله على الأرمن وروايته لأخبار تلك الحوادث مناقضة لرواية الجمعية الأرمنية كل المناقضة . وهذا ما حملنا على الاشتباه والاحتراز عند الكلام على هذه المسألة كما سبق القول . على أننا كما قلنا أن أخبار تلك الفظائع مُبالغ فيها في تقرير الجمعية الأرمنية لمقاصد سياسية ، قلنا أيضاً ، لا بد وأن يكون قد وقع هناك شيء من تلك الفظائع . وما ذلك إلا لعلمنا بقصر باع الحكومة العثمانية . وخصوصاً في الجهات البعيدة عن الأستانة . أما الآن ، فلا يسعنا إلا التسليم بأنه ليس هناك مُبالغة ولا غُلُو ، وأن الحقيقة - كما أكد الثقات الذين لا مراء في صدقهم ولا سبيل إلى اتهامهم بالتشيع والغرض - هي أن بعضاً من الموظفين الأتراك قد أقدموا على فعل الفظائع والمنكرات في قضاء ساسون ، وأن الباب العالي هو المطالب بما وقع والمسأول\* عنه لأنه كافأ أولئك الموظفين بدلاً من أن يُعاقبهم .

أما تفصيل تلك الحوادث على ما بلغنا من

\* الصحيح : المسئول .

من يذكر اسم مسله ولا عين فيه المكان  
وترمن وقد كتب بعبارة منمقة وثمة  
فصيحة . وايضا فقد كان لدينا التقرير  
الرسمي الذي نُشِرَ في الأستانة وهو  
يلقي اللوم كله على الأرمن وروايته  
لأخبار تلك الحوادث مناقضة لرواية  
الجمعية الأرمنية كل المناقضة وهذا ما حملنا  
على الاشتباه والاحتراز عند الكلام على  
هذه المسألة كما سبق القول . على أننا كما  
قلنا أن أخبار تلك الفظائع مُبالغ فيها في  
تقرير الجمعية الأرمنية لمقاصد سياسية قلنا  
أيضاً أنه لا بد وأن يكون قد وقع هناك  
شيء من تلك الفظائع وما ذلك إلا لعلمنا  
بقصر باع الحكومة العثمانية وخصوصاً في  
الجهات البعيدة عن الأستانة . أما الآن فلا  
يسعنا إلا التسليم بأنه ليس هناك مُبالغة  
ولا غُلُو وان الحقيقة - كما أكد الثقات  
الذين لا مراء في صدقهم ولا سبيل إلى  
اتهامهم بالتشيع والغرض - هي أن بعضاً من  
الموظفين الأتراك قد أقدموا على فعل  
الفظائع والمنكرات في قضاء ساسون وأن  
الباب العالي هو المطالب بما وقع والمسأول  
عنه لأنه كافأ أولئك الموظفين بدلاً من  
أن يُعاقبهم .

أولئك الثقات الذين نُعوّل على صدق روايتهم ، فهو أنّ الأرمن سكان تلك الجهات تابعون للحكومة العثمانية اسماً وللأكراد فعلاً ، وأن الأكراد يضربون عليهم الضرائب ويجبون منهم الأموال ، بحيث لا يبقى عندهم ما يدفعونه إلى الأتراك . وقد حدث أن جماعة من العساكر غير النظامية ذهبت لجباية الضرائب من القرى التي يسكنها الأرمن بعد أن دفع أهلها كل ما عليهم مرة أو مرتين ، فردوا العساكر من حيث أتوا ، فما كان من الحكومة العثمانية حينئذ إلا أنها أرسلت عدداً عظيماً من الجنود النظامية بقيادة زكي باشا مشير أرزنجان ، فلما رأى الأكراد ما كان من إقبال العساكر انكفأوا راجعين . وأما الأرمن فامتثلوا الأوامر حالاً بعد ما وعدتهم الحكومة وعداً جميلاً أنها تعاملهم بالرفقة والشفقة ، ولكنها أخلفت ذلك الوعد إخلافاً ، لأن مشير أرزنجان بادر فأمر العساكر بأن يعاقبوا أولئك المساكين عقاباً ليس أفضح منه ، وأن يذبحوهم ويستبيحوهم نهباً وسبياً . والعياذ بالله - ، فأحجم العساكر عن إطاعة ذلك الأمر والإقدام على قتل أناس عُزل من السلاح ونساء وأولاد لا مغيث لهم ولا معين . ويؤخذ من الأخبار التي وصلت إلينا

أما تفصيل تلك الحوادث على ما بلغنا من أولئك الجهات الذين يقول على صدق روايتهم فهو أنّ الأرمن سكان تلك الجهات تابعون للحكومة العثمانية اسماً وللأكراد فعلاً وأن الأكراد يضربون عليهم الضرائب ويجبون منهم الأموال بحيث لا يبقى عندهم ما يدفعونه إلى الأتراك . وقد حدث أن جماعة من العساكر غير النظامية ذهبت لجباية الضرائب من القرى التي يسكنها الأرمن بعد أن دفع أهلها كل ما عليهم مرة أو مرتين فردوا العساكر من حيث أتوا ، فما كان من الحكومة العثمانية حينئذ إلا أنها أرسلت عدداً عظيماً من الجنود النظامية بقيادة زكي باشا مشير أرزنجان فلما رأى الأكراد ما كان من إقبال العساكر انكفأوا راجعين . وأما الأرمن فامتثلوا الأوامر حالاً بعد ما وعدتهم الحكومة وعداً جميلاً أنها تعاملهم بالرفقة والشفقة ولكنها أخلفت ذلك الوعد إخلافاً لأن مشير أرزنجان بادر فأمر العساكر بأن يعاقبوا أولئك المساكين عقاباً ليس أفضح منه وأن يذبحوهم ويستبيحوهم نهباً وسبياً . والعياذ بالله . فأحجم العساكر عن إطاعة ذلك الأمر والإقدام

على قتل أناس عزل عن السلاح ونساء  
 وأولاد لا مغيث لهم ولا معين . ويؤخذ  
 من الإخبار التي وصلت إلينا أن زكي باشا  
 أرسل فاستدعى عنساكر آخرين وهدد العساكر  
 الذين ترددوا عن اطاعة امره بإطلاق  
 النار عليهم إذا أصروا على تمردهم وعصيانهم  
 فاذعنوا لذلك التهديد والوعيد وأمنوا في  
 أهل القرى قتلاً ونهباً ، وارتكبوا قبيح من  
 الفظائع المنكرة ما تقف له الشعور  
 وترتجف لهوله الفرائس . وربما كان  
 ما ذكر من فظائعهم قليلاً في جنب  
 ما لم يذكر . وقد اعترض بعض تلك  
 الجهات على فعل زكي باشا فكان جزاؤه  
 الاحترار والازدراء ثم العزل عن  
 وظيفته . وأما زكي باشا بطل تلك الفظائع  
 فكافأهم أنهم أبقوه في منصبه بل كافأوه  
 على فعله بالنيشان العلى الشأن .

أن زكى باشا أرسل فاستدعى عساكر آخرين ،  
 وهدد العساكر الذين ترددوا عن إطاعة أمره  
 بإطلاق النار عليهم إذا أصروا على تمردهم  
 وعصيانهم ، فاذعنوا لذلك التهديد والوعيد ،  
 وأمعنوا في أهل القرى قتلاً ونهباً ، وارتكبوا  
 فيهم من الفظائع المنكرة ما تقف له الشعور  
 وترتجف لهوله الفرائس . وربما كان ما ذكر  
 من فظائعهم قليلاً في جنب ما لم يذكر . وقد  
 اعترض متصرف تلك الجهات على فعل زكى  
 باشا ، فكان جزاؤه الاحترار والازدراء ثم  
 العزل عن وظيفته . وأما زكى باشا بطل تلك  
 الفظائع ، فما كافأهم أنهم أبقوه في منصبه بل  
 كافأوه على فعله بالنيشان العلى الشأن .

فمن الحماسة بعد ذلك أن ننكر فداحة  
 الخطب في هذه المسألة . ولهذا فإننا نعيد ما  
 قلناه من أنها تمهد لحكومتنا العذر في ما قبلته  
 من إنذار الباب العالى إنذاراً شديداً . على أنه  
 لا ينبغي أن تكون حكومتنا هي المنفردة  
 بإرسال هذا الإنذار . وذلك ، لأن الباب  
 العالى قد تعهد لجميع الدول في معاهدة برلين  
 بإجراء الإصلاحات التي تقتضيها الأحوال في  
 الولايات التي يسكنها الأرمن وحمائيتهم من  
 اعتداء الجركس والأكراد عليهم ، ثم تعهد  
 أيضاً بإعلام الدول الأوربية بالتدابير التي

يتخذها في هذا الشأن . وذلك مع مراقبة الدول لإنفاذ تلك التدابير والعمل بها والظاهر أن تلك الوعود والعهود لم تكن إلا حبراً على ورق ، فلا الباب العالي أجرى تلك الإصلاحات وحمى الأرمن من الاعتداء ، ولا الدول الأوروبية راقبت إنفاذ تلك التدابير والعمل بها . على أنه لا يخفى على أحد من الناس حتى موظفى الحكومة العثمانية أنفسهم أن حمل الدول الأوروبية الآن على المداخلة في مسألة أرمينية ليس فى شئ من الفطنة والفراسة . هذا ، إذا صرفنا النظر عن جميع الاعتبارات الأدبية .

نعم ، إن حكومتنا مقيّدة بموجب معاهدة قبرس ، أن تدافع عن حقوق الحضرة السلطانية بأرمينية وغيرها من الجهات فى آسيا ؛ إذا حاولت روسيا أن تمد يدها إليها ، ولكن تلك المعاهدة مشروطة بإجراء الإصلاحات الواجبة فى بلاد الدولة لخير رعاياها المسيحيين . فأين القيام بتلك الشروط من الفظائع والمنكرات التى جرت فى ساسون ؟ . ومن حُسن الطالع أن ما بين إنكلترا وروسيا الآن من التقرب والولاء يحملها على النظر فى هذه المسألة التى تهمهما كليهما أكثر مما تهم سائر الدول الأخرى بما

حكومتنا هي المفردة بأرسال هذا الانذار وذلك لأن الباب العالي قد تعهد لجميع الدول سب في معاهدة برلين " بإجراء الإصلاحات التى تقتضها الاحوال فى الولايات التى يسكنها الارمن وحمائهم من اعتداء الجركس والاكرد عليهم " ثم تعهد أيضاً " باعلام الدول الأوروبية بالتدابير التى يتخذها فى هذا الشأن وذلك مع مراقبة الدول لإنفاذ تلك التدابير والعمل بها " . والظاهر أن تلك الوعود والمهود لم تكن إلا حبراً على ورق فلا الباب العالي أجرى تلك الإصلاحات وحمى الارمن من الاعتداء ولا الدول الأوروبية راقبت انفاذ تلك التدابير والعمل بها . على أنه لا يخفى على احد من الناس حتى موظفى الحكومة العثمانية انفسهم ان حمل الدول الأوروبية الآن على المداخلة فى مسألة ارمينية ليس فى شئ من الفطنة والفراسة هذا اذا صرفنا النظر عن جميع الاعتبارات الأدبية

نعم ان حكومتنا مقيّدة بموجب معاهدة قبرس أن تدافع عن حقوق الحضرة السلطانية بأرمينية وغيرها من الجهات فى آسيا اذا حاولت روسيا ان تمد يدها إليها

ولكن تلك المساعدة مشروطة بإجراء  
الإصلاحات الواجبة في بلاد الدولة لخير  
رعائياها المسيحيين . فإين القيام بتلك  
الشروط من القطاع والتكرات التي جرت  
في سامسون . ومن حسن الظالم ان ما بين  
انكرا وروسيا الآن من التقرب والولاء  
محملا على النظر في هذه المسألة التي تمها  
كثيها أكثر مما نهم سائر الدول الأخرى  
بما يجب من التراخي والاتفاق على أنه  
لا كان الباب العالي يكره كل مداخلة في  
الأمر تبين على الحكومة الشامية ان تنهج  
منهج الحكمة والسداد في سياستها ولا  
ريب عندنا في حب جلالة السلطان لمعت  
ولكنه قد خدع بكلام من دونه من  
الأعوان والوطنين . أما الآن وقد اتضح  
جليا ان الظالم على ذكرنا اننا بالشارع  
الذي الشأن انما كان غلاما فاسقا فلا بد  
من إجراء البحث والتحقيق وسأله  
للذين ما يستحقونه من العقاب الشديد  
ولا يسهل هذا الأمر إلا ان توافق على  
كثيرا اليه فترى ان تراخي الرعايا في  
القيام بواجبهم في إصلاح بلادهم  
السطوة والصلوة على الأهل ونشر الأخبار  
التي لا توافق الحكومة على نشرها فيها يند  
ذنباً من الذنوب . انتهى باختصار .

يجب من التراخي والاتفاق . على أنه لما كان  
الباب العالي يكره كل مداخلة في الأمر تعين  
على الحكومة العثمانية أن تنهج منهج الحكمة  
والسداد في سياستها ، ولا ريب عندنا في  
حب جلالة السلطان لرعيته ، ولكنه قد خدع  
بكلام من دونه من الأعوان والموظفين . أما  
الآن ، وقد اتضح جلياً أن الإنعام على زكي  
باشا بالنشان العلى الشأن ، إنما كان غلطاً  
فاضحاً ، فلا بد من إجراء البحث والتحقيق  
ومعاقبة المذنبين بما يستحقونه من العقاب  
الشديد ، ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نوافق  
الذين كتبوا إلينا يقولون : إن الوصول إلى  
الحقائق أمرٌ صعب المنال في بلاد —  
فيها السطوة والصلوة على الأهالي ، ونشر  
الأخبار التي لا توافق الحكومة على نشرها  
فيها يُعدُّ ذنباً من الذنوب . انتهى باختصار .